

المعيار الشرعي رقم (24)

التمويل المصرفي المجمع

المحتوى

رقم الصفحة	
403	التقديم
404	نص المعيار
404	1- نطاق المعيار
404	2- تعريف التمويل المصرفي المجمع
404	3- محل التمويل المصرفي المجمع
404	4- صيغ منح التمويل المصرفي المجمع للعملاء
404	5- مشاركة المؤسسات مع البنوك التقليدية في التمويل المصرفي المجمع
405	6- الأساليب المشروعة للعلاقة بين أطراف التمويل المصرفي المجمع
406	7- الأعمال التحضيرية والعمولات
406	8- تضمين المصرف المدير وكفالاته
406	9- أسعار الصرف
407	10- التخارج في التمويل المصرفي المجمع
407	11- تاريخ إصدار المعيار
408	اعتماد المعيار
	الملاحق
409	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
410	(ب) مستند الأحكام الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان عمليات التمويل المصرفي المجمع التي تتم بين المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/
المؤسسات) أو بينها وبين البنوك التقليدية.

والله الموفق.

(1) استعملت كلمة (مؤسسة / المؤسسات) ليعبراً عن المؤسسات المالية الإسلامية ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

1- نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار عمليات التمويل المصرفي المجمع، سواء تلك التي تتم بين المؤسسات أو بينها وبين البنوك التقليدية، مع بيان العلاقات بين مجموع المؤسسات المشاركة، والعلاقات بين المؤسسات والعملاء.

2- تعريف التمويل المصرفي المجمع

التمويل المصرفي المجمع هو اشتراك مجموعة من المؤسسات في تمويل مشترك بموجب أي من الصيغ الاستثمارية المشروعة، وتكون للتمويل المجمع خلال مدة العملية حسابات مستقلة عن حسابات المؤسسات المشاركة.

3- محل التمويل المصرفي المجمع

يجب أن يكون محل التمويل المصرفي المجمع تمويل أنشطة استثمارية مشروعة لا تدخل فيها أنشطة وخدمات محرمة، ولا يجوز أن يقوم التمويل المصرفي المجمع كلياً أو جزئياً عليها أو على التمويل الربوي.

4- صيغ منح التمويل المصرفي المجمع للعملاء

يجب أن يتم تقديم التمويل إلى العملاء بصيغ الاستثمار المقبولة شرعاً، ومنها:

أ . البيع مساومة أو مربحة بالأجل أو بالتقسيط .

ب . الإجارة أو الإجارة المتهمة بالتملك.

ج . السلم أو السلم الموازي.

د . الاستصناع أو الاستصناع الموازي.

هـ . المضاربة.

و . المشاركة الثابتة أو المتناقصة.

ز . المزارعة أو المساقاة أو المغارسة.

ح . الصكوك الاستثمارية.

5- مشاركة المؤسسات مع البنوك التقليدية في التمويل المصرفي المجمع

1 / 5 الأصل أن يتم التمويل المصرفي المجمع بين المؤسسات المالية الإسلامية.

- 2 / 5 لا مانع شرعاً من اشتراك البنوك التقليدية مع المؤسسات في التمويل المصرفي المجمع ما دامت المشاركة والتمويل يتمان وفق الصيغ الإسلامية المشروعة.
- 3 / 5 الأصل أن تكون قيادة التمويل المصرفي المجمع لإحدى المؤسسات المالية الإسلامية ، ولا مانع شرعاً من قيادة أحد البنوك التقليدية للتمويل المصرفي المجمع ومبادرته بوضع آليات وشروط إدارة العملية منفرداً أو بمشاركة المؤسسات المالية الإسلامية، طالما كانت العقود شرعية وموضوع الأنشطة ونوع التمويل يتم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 4 / 5 يجب أن يتم تنظيم وتنفيذ ومتابعة التمويل المصرفي المجمع بإشراف هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المشاركة في التمويل، ويفضل تكوين لجنة مشتركة من تلك الهيئات يكون قرارها ملزماً لتلك المؤسسات.
- 5 / 5 لا مانع من تقديم التمويل المصرفي المجمع من مؤسسات مالية إسلامية لحصة من مشروع واحد في حين أن الحصة الأخرى ممولة من جهات أخرى بطرق تقليدية بشرط الفصل بين حسابات التمويلين وطريقة قيادة وإدارة كل منهما ، علماً بأن الإقراض والاقتراض الربوي حرام شرعاً ومسئوليته على من قام به.

6- الأساليب المشروعة للعلاقة بين أطراف التمويل المصرفي المجمع

- يمكن أن يتم اشتراك المؤسسات في التمويل المصرفي المجمع وفق إحدى الطرق الآتية:
- أ. المضاربة: بحيث تقوم المؤسسة القائمة أو المديرية بدور المضارب، وتتفرد بإدارة العمليات وفقاً لشروط عقد المضاربة. وينظر المعيار الشرعي رقم (13) بشأن المضاربة.
- ب. المضاربة مع الإذن للمضارب بخلط ماله بهال المضاربة. وينظر المعيار الشرعي رقم (13) بشأن المضاربة الفقرة رقم 8 / 9.
- ج. المشاركة: بحيث تقوم المؤسسات مجتمعة بتقديم التمويل وتحمل المؤسسات الخسارة بقدر مساهمة كل مؤسسة، وتوزع الأرباح حسب الاتفاق، وفي هذه الحالة يمكن أن تختار المؤسسات لجنة مشتركة للإدارة، أو تفوض إحدى المؤسسات بإدارة الشركة مع زيادة حصتها في الربح أو بمقابل محدد بشرط إبرام عقد إدارة معها منفصل عن عقد الشركة. وينظر المعيار الشرعي رقم (12) بشأن الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة.
- د. الوكالة بأجر معلوم: بشرط أن يكون التوكيل بعقد مستقل، وأن يكون العمل موصوفاً والزمن مقدراً ، ويستحق الوكيل الأجرة سواء تحققت أرباح أم لا. ويمكن أن يستحق الوكيل حافزاً بمبلغ مقطوع أو بنسبة محددة من الربح إذا زادت الأرباح عن حد معين دون إخلال باستحقاق المؤسسة ربح مساهمتها إن وجدت. وينظر المعيار الشرعي رقم (23) بشأن الوكالة وتصرف الفضولي.

هـ. الوكالة دون أجر: بحيث تقوم المؤسسة القائدة أو المديرية بإدارة العملية دون مقابل عن عملها، والربح كله للأطراف الممولة بها فيها المؤسسة بالنسبة لمساهمتها إن وجدت.

7- الأعمال التحضيرية والعمولات

- 1 / 7 يجوز للمؤسسة القائدة أن تحصل على عمولة مقابل الأعمال التحضيرية التي تقوم بها، مثل دراسة الجدوى للعملية، والتنظيم، وتجميع المشاركين، وإعداد العقود ونحو ذلك سواء كانت تلك العمولة بالتكلفة أو بأقل أو بأكثر، وسواء عهد إلى المؤسسة بالإدارة أم لم يعهد إليها بالإدارة (مع مراعاة البند 6، د، هـ).
- 2 / 7 ولا يجوز الحصول على عمولة الارتباط. وينظر المعيار الشرعي رقم (17) بشأن صكوك الاستثمار والمعيار الشرعي رقم (8) بشأن المراجعة للأمر بالشراء البند (2 / 4 / 1).

8- تضمين المصرف المدير وكفالاته

- 1 / 8 مدير عملية التمويل المصرفي المجمع يده يد أمانة، فلا يضمن رأس المال إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، سواء أكان مضارباً أم مشاركاً أم وكيلًا. وينظر المعيار الشرعي رقم (5) بشأن الضمانات البند (2 / 2 / 2).
- 2 / 8 لا يجوز للمدير على أساس المضاربة أو المشاركة أن يكفل المدينين لصالح شركائه أو أرباب المال ولا أن يضمن لصالحهم تقلبات أسعار صرف العملة لاسترداد مساهماتهم وينظر المعيار الشرعي رقم (5) بشأن الضمانات البند (2 / 2 / 2)، والمعيار الشرعي رقم (23) بشأن الوكالة وتصرف الفضولي، البند (2 / 5) بشأن الجمع بين الوكالة والكفالة.

9- أسعار الصرف

- 1 / 9 يجب تحديد عملة معينة للتمويل المصرفي المجمع، ويمكن للأطراف المشاركة أن تقدم مشاركتها بعملات مغايرة لعملة التمويل بشرط إجراء تقويم لها بتحويلها إلى عملة التمويل على أساس سعر الصرف السائد يوم تسليم مبلغ المساهمة.
- 2 / 9 يجوز لأي من المؤسسات المشاركة تسلم جميع أرباحها وحقوقها بعملة مغايرة لعملة التمويل على أساس سعر الصرف السائد يوم تسليم الأرباح والحقوق.
- 3 / 9 لا يجوز أن يقدم وكيل الاستثمار أو أحد أطراف المشاركة أو المضاربة التزاماً لطرف آخر بحمايته من مخاطر تقلب أسعار العملات. وينظر المعيار الشرعي رقم (1) بشأن المتاجرة في العملات البند 9 / 2 فقرة (ج).

10- التخارج في التمويل المصرفي المجمع

1/10 يجوز الاتفاق على أن تكون عملية التمويل المصرفي المجمع مغلقة لا يسمح فيها بالتخارج حتى موعد التصفية.

2/10 يجوز تخارج إحدى المؤسسات من عملية التمويل المصرفي المجمع لطرف أجنبي أو لأحد الشركاء قبل تصفية العملية حسب شروط التعاقد، وبالقائمة التي يتم الاتفاق عليها في حينه إذا كانت النقود والديون تابعة للأصول (الأعيان والمنافع) والحقوق المالية، وإلا فيجب مراعاة أحكام الصرف والتعامل في الديون. ولا يجوز الاتفاق السابق على التخارج بالقائمة الاسمية أو بضمان حد معين من الأرباح. مع مراعاة ما جاء في المعيار الشرعي رقم (17) بشأن صكوك الاستثمار، والمعيار الشرعي رقم (21) بشأن الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

11- تاريخ إصدار المعيار:

صدر هذا المعيار بتاريخ 23 ربيع الأول 1426 هـ = 2 أيار (مايو) 2005 م.

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي معيار التمويل المصرفي المجمع في اجتماعه (14) المنعقد في دبي في 21 ، 23 ربيع الأول 1426 هـ
= 30 إبريل ، 2 مايو 2005 م .

أعضاء المجلس الشرعي

- | | |
|----------------------|--|
| رئيساً | 1 - الشيخ / محمد تقي العثماني |
| نائباً للرئيس | 2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع |
| عضواً | 3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين الضيرير |
| عضواً | 4 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي |
| عضواً | 5 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم |
| عضواً | 6 - الشيخ / غزالي بن عبد الرحمن |
| عضواً | 7 - الشيخ / العياشي الصادق فداد |
| عضواً | 8 - الشيخ / عبد الستار أبو غدة |
| عضواً | 9 - الشيخ / أحمد علي عبد الله |
| عضواً | 10 - الشيخ / حسين حامد حسان |
| عضواً | 11 - الشيخ / نظام محمد صالح يعقوبي |
| عضواً | 12 - الشيخ / محمد داود بكر |
| عضواً | 13 - الشيخ / محمد علي التسخيري |
| الأمين العام/ مقرراً | 14 - الدكتور/ محمد نضال الشعار |

ملحق (أ)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (10) المنعقد في الفترة 2 - 7 ربيع الأول 1424 هـ = 3-8 أيار (مايو) 2003 م في المدينة المنورة إصدار مسودة مشروع المعيار الشرعي بشأن التمويل المصرفي المجمع. وفي يوم 7 ذي الحجة 1424 هـ = 29 كانون الثاني (يناير) 2004 م، قررت لجنة المعايير الشرعية تكليف مستشار شرعي لإعداد مسودة مشروع معيار التمويل المصرفي المجمع. وفي الاجتماع رقم (11) للجنة المعايير الشرعية رقم (1) الذي عقد بتاريخ 25 و 26 صفر 1425 هـ = 15 و 16 نيسان (أبريل) 2004 م في مملكة البحرين ناقشت اللجنة الدراسة الشرعية، وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

وفي الاجتماع رقم (12) للجنة المعايير الشرعية رقم (1) الذي عقد بتاريخ 28 ربيع الآخر 1425 هـ الموافق 16 (حزيران) يونيو 2004 في دبي - (الإمارات العربية المتحدة) ناقشت اللجنة مسودة مشروع معيار التمويل المصرفي المجمع وأدخلت التعديلات اللازمة كما طلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

كما ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 و 25 رجب 1425 هـ = 9 و 10 أيلول (سبتمبر) 2004 م وأدخلت التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة مشروع المعيار المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (13) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 26 شعبان 1425 هـ = 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2004 م - 30 شعبان 1425 هـ = 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2004 م، وأدخل تعديلات على مسودة مشروع المعيار، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يبدو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في مملكة البحرين بتاريخ 15 صفر 1426 هـ الموافق 25 آذار (مارس) 2005 م، وحضرها ما يزيد عن خمس وثلاثون مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنيين بهذا المجال. وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أبدت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستماع أم ما طرح خلالها، وقام أعضاء من لجانتي المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) بالإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت بلجنتا المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) في اجتماعهما المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 15 و 16 صفر 1426 هـ الموافق 25 و 26 آذار (مارس) 2005م الملاحظات التي أبديت خلال جلسة الاستماع وأدخلتا التعديلات التي رأتها مناسبة.

عقد المجلس الشرعي اجتماعه رقم (14) بتاريخ 21، 23 ربيع الأول 1426 هـ الموافق 30 نيسان (إبريل) - 2 أيار (مايو) 2005م، في مدينة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة واعتمد فيه المعيار .

مستند الأحكام الشرعية

- مشروعية التمويل المصرفي المجمع:
مستند مشروعية التمويل المصرفي المجمع هو جواز المشاركة وعدم وجود محظور .
- محل التمويل المصرفي المجمع:
مستند القول بجوب أن يكون محل التمويل أنشطة استثمارية مشروعة لا تدخل فيها أنشطة وخدمات محرمة هو أن في ذلك امتثالاً للآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تحرم التعامل الربوي والتعامل بالخمور والمخدرات والمقامرة والخنزير والذبائح المحرمة والبغاء والملاهي والتماثيل والتصرفات غير الجائزة مثل الاحتكار والغش والرشوة والتطفيف وجميع صور البيع الممنوعة....الخ^١
- مشاركة المؤسسات مع البنوك التقليدية في التمويل المصرفي المجمع وجواز تولي البنوك التقليدية قيادة التمويل المصرفي المجمع:
مستند جواز مشاركة المسلم لغير المسلم وعدم الحكم عليها بالفساد والبطلان إلا إذا تناولت المشاركات معاملات غير جائزة شرعاً هو أن العبرة بالتعامل من حيث مشروعيته سواء صدر من مسلم أو غير مسلم وهذا ما أقرته ندوة البركة^٢ وهو نفس ما ذهب إليه الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويت (1995). وأما الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه (نهى عن مشاركة اليهودي والنصراني إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم)^٣ فعلة النهى وهي المعاملة بالربا أو بالعقود الشرعية الباطلة متفية في حال اتخاذ الضمانات الكافية لمنع حدوث ذلك، وكذلك علة الكراهة عند الشافعية والمالكية والحنابلة والأحناف^٤ تنتفي إذا خلت المشاركة من المعاملات غير المشروعة في حال النص على التزام المؤسسة التقليدية القائمة بأحكام المعاملات الشرعية ومراقبة هيئات الرقابة الشرعية وإشرافها على كل مراحل التمويل المصرفي المجمع.

(2) لتفصيل أكثر حول كل معاملة ممنوعة وأشكالها الحديثة والأدلة الشرعية، أنظر د. أحمد عي الدين أحمد - عمل شركات الاستثمارات الإسلامية في السوق العالمية ص 43-27.

(3) نص الفتوى (لا مانع من اشتراك بنك ربوية مع بنك إسلامية في التمويل المصرفي المجمع الملتزم في عملياته بالأحكام الشرعية شريطة عدم انفراد البنوك الربوية بإدارة العمليات أو تمكينها من اتخاذ القرارات ذات الطابع الشرعي) قرار رقم 1/9 فتاوى ندوات البركة ص 151.

(4) مصنف ابن أبي شيبة.

(5) ابن قدامة للفتن ج 4 ص 4 انتظر للتووي المجموع ج 13 ص 504/ البهوتي، شرح منتهى الإبرامات ج 2 ص 319، المدونة ج 5 ص 70، الكاساني بدائع الصنائع ج 6 ص 61.

• الأعمال التحضيرية والعمولات :

مستند الحصول على مقابل عن الأعمال التحضيرية (عمولة) هو أن الانتفاع بهذه الأعمال حاصل لكل الأطراف المشاركة ولم يترتب عليها محذور شرعي، والمستند الشرعي لكون المقابل بالتكلفة أو أقل أو أكثر أن ذلك من الشرط الجائز وبما وقع عليه التراضي وهو فتوى ندوة البركة لعام 1994 والندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي لعام 1995⁽⁶⁾.

مستند المنع من عمولة الارتباط هو أنها مقابل حق التعاقد وهو إرادة ومشئئة وليس محلاً للمعاوضة⁽⁷⁾.

• ضمان وكفالة المصرف المدير :

مستند القول بأن المصرف المدير لا يضمن إلا بالتعدي والتقصير، أن المصرف المدير أحد الشركاء في عملية التمويل ويد الشريك يد أمانة لا تتحمل أي ضمان ولا يجوز النص على ذلك الضمان لأن في ذلك إخلالاً بالأساس المعتمد في الأمانات، ولكن يتحمل المصرف المدير مسئولية التعدي والتقصير والتدليس والخداع في الدراسات المعدة لأنه يكون حيثئذ أحدث ويتعمد ضرراً يجب عليه تحمله.

مستند القول بأنه لا يجوز للمصرف المدير على أساس المضاربة والمشاركة أن يكفل المدينين لصالح شركائه ولا أن يضمن لصالحهم تقلبات أسعار صرف العملة لاسترداد مساهماتهم، هو أن ذلك قد يؤدي إلى ضمان الشريك أو المضارب لرأس المال ببقية الشركاء أو أرباب المال وهو ممنوع شرعاً.

مستند القول بأنه يجوز للمصرف المدير للعملية على أساس الوكالة أن يكفل المدينين دون اشتراط تلك الكفالة في عقد الوكالة هو أنه إذا كانت الوكالة غير مشروط فيها الكفالة ثم كفل الوكيل من يتعامل معه بعقد منفصل فإنه يكون كفيلاً لا بصفة كونه وكيلاً حتى ولو عزل عن الوكالة يبقى كفيلاً.

(6) نص فتوى ندوة البركة : (الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المصرف الموجد للعملية يجوز له الحصول على مقابل عنها بنفس التكلفة أو أقل أو أكثر) . ونص فتوى الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي : (الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المصرف المبادر لطرح مشروع التمويل بحق له تقاضى مقابل عنها بما يقع عليه التراضي سواء عهد إليه بالإدارة أم لا).

(7) المعايير الشرعية - هيئة المحاسبة - معيار المراجعة ص 134.

• أسعار الصرف:

مستند جواز أن تقوم الأطراف المشاركة في العملية بالإسهام بعملات مغايرة لعملة التمويل بشرط إجراء تقييم لها بتحويلها إلى عملة التمويل على أساس سعر الصرف السائد يوم المساهمة ، حديث ابن عمر رضي الله عنه أنه قال قلت يا رسول الله إني أبيع الأبل بالبيع فأبيع بالدنانير وأخذ بالدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ بالدنانير أخذ هذه من هذه وأعطي هذه من هذه فقال صلى الله عليه وسلم : لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء⁽⁸⁾ وكذلك فيها معنى اجتماع الصرف والحوالة الذي أجازته قرار مجمع الفقه الإسلامي⁽⁹⁾.

وهو المستند الشرعي أيضاً للقول بجواز اشتراط المؤسسات المشاركة تسلم أرباحها وحقوقها كافة بعملة مغايرة لعملة التمويل على أساس سعر الصرف السائد يوم تسليم الأرباح.

المستند الشرعي لعدم جواز تقديم أحد أطراف المشاركة أو المضاربة التزاماً لطرف آخر بحمايته من مخاطر تقلب أسعار الصرف هو أن ذلك قد يؤدي إلى ضمان الشريك أو المضارب لرأس مال بقية الشركاء أو أرباب المال وهو ممنوع شرعاً.

• ضوابط التخارج:

مستند جواز الإنفاق على أن تكون عملية التمويل المصرفي المجمع مغلقة لا يسمح فيها بالتخارج حتى موعد التصفية هو أنه اشتراط صحيح لا ينافي مقتضى العقد ولا يحل حراماً ولا يجرم حلالاً ولا يتعلق به غرض يورث التنازع⁽¹⁰⁾ ولذلك وجب الوفاء به لقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)⁽¹¹⁾

والمستند الشرعي لعدم جواز الاتفاق السابق على التخارج بالقيمة السوقية أو بضمان حد معين من الأرباح هو أن في ذلك الشرط من حقيقة أو شبهة الربا ولما فيه من ضمان حصة الشريك من قبل شريكه ولأنه يقطع المشاركة في الربح وذلك ممنوع شرعاً.

(8) أخرجه أبو داود و الترمذي والنسائي وابن ماجة والحاكم وصححه ووافقه الذهبي وروي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وموقوفاً على ابن عمر ، التلخيص الجيد 29/3 .

(9) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 9/184

(10) بخصوص الشروط في العقود أنظر تبين الحقائق ج 4 ص 43 .

- ابن المهام - شرح فتح القدير ج 5 ، ص 215

- البهوتي كشف القناع ج 3 ، ص 192-193

- النووي المجموع شرح المهذب ج 9 ، ص 364-368

- الحرشي على مختصر خليل ج 5 ، ص 80-81

(11) سورة المائدة ، آية 1

